Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

مفهوم الجملة في الدرسين اللسانيين القديم والحديث

Concept of sentence in traditional and modern language studies

رضا بابا أحمد

Réda Baba Ahmed

جامعة مصطفى اسطمبولي – معسكر، مخبر المعالجة الآلية للغة العربية – جامعة تلمسان

r.babaahmed@univ-mascara.dz

تاريخ الاستلام : 2020-12-02 **تاريخ القبول :** 2021-04-06

ملخص:

هذا البحث هو محاولة لإبراز مفهوم الجملة في الدرس اللغوي القديم لكن بالاقتصار على الدرس النحوي العربي، ثم بالوقوف على تطور هذا المفهوم في الدرس اللغوي العربي وفي بعض الاتجاهات اللسانيات الحديثة. وقد خلصت في هذا البحث إلى أن الدارسين في مختلف العصور والاتجاهات اللسانية كل منهم تناول الجملة من منظوره ووفق أهدافه مما أعطى لهذا المفهوم ثراء وغناء، وبالتالي يجب الربط عند دراسة الجملة بين جانبيها الدلالي والشكلي دون إهمال أبعادها الوظيفية والمعرفية حتى يعالج هذا المفهوم من جميع نواحيه.

كلمات مفتاحية: الجملة، الكلام، النحو، اللسانيات.

Abstract:

This research is an attempt to highlight the concept of the sentence in traditional linguistics especially Arabic grammar, then by examining the development of this concept in modern linguistics. I concluded in this research that scholars of different eras and linguistic trends each approached the sentence from its perspective and according to its objectives, which gave this concept richness and richness, and therefore the connection must be made when studying the sentence between its semantic and formal aspects without neglecting its functional and cognitive dimensions in order to address this concept in all its aspects.

Keywords: sentence, speech, grammar, linguistics.

1. مقدمة:

تعد المفاهيم والتصورات العلمية الأعمدة التي تقوم عليها النظريات العلمية وإجراءاتها التطبيقية، بحيث إن العلم نفسه لا يلبث أن يوظف تلك المفاهيم والتصورات في وصف الظواهر وتحليلها ومحاولة فهمها من أجل التحكم فيها وإعادة إنتاجها، وهذه المفاهيم هي مدار نقاش ونقد باستمرار حتى تتطور وتتكرس. والعلم اللساني بمختلف فروعه ليس استثناء إذ يقوم كذلك على مجموعة من المفاهيم التي يضعها المختصون من أجل دراسة مختلف الظواهر اللغوية وإقامة النظريات حولها.

من أبرز مفاهيم هذا العلم -خاصة في فرعه التركيبي- والتي لاقت اهتمام الدارسين قديما وحديثا نجد مفهوم الجملة الذي انتشر في الكتابات اللسانية التقليدية، ثم تراجع مدة من الزمن بحجة عدم ملاءمته كأداة للتحليل اللساني ثم أعيد إدراجه في كثير من النظريات اللسانية المعاصرة. الهدف من هذا البحث هو إبراز مفهوم الجملة في الدرس اللغوي القديم لكن بالاقتصار على الدرس النحوي العربي، ثم بالوقوف على تطور هذا المفهوم في الدرس اللغوي العربي وفي بعض الاتجاهات اللسانيات الحديثة.

2. الجملة عند النحاة:

إن التفكير في الجملة وما تحتوي عليه من عناصر وما تقابلها من دلالات تركيبية من أول ما شد انتباه الدارسين العرب، غير أني أبدأ بمفهوم الجملة عند سيبويه لأنه يمثل -مع شيخه الخليل- مرحلة صياغة المفاهيم اللغوية ونضج المنهج النحوي، وكتابه هو أول كتاب نحوي يصل إلينا.

1.2 الجملة عند سيبويه:

إن المتتبع لما ورد في كتب النحو العربي يجد اختلافا بين النحاة في تحديد الجملة، بل يجد تضاربا حول اتخاذها مصطلحا للدلالة على مفهوم علمي معين. في أقدم وأكمل كتاب نحوي

وصل إلينا، نعني كتاب سيبويه، نلفيه يستخدم في كثير من المواضع مصطلحا قريبا من مصطلح الجملة وهو الكلام المستغني.

من خلال تحليلنا للنص الآتي -في باب ما ينتصب فيه الخبر- نحاول أن نقف على مدلول الكلام المستغني، يقول سيبويه: « ألا ترى أنك لو قلت: فيها عبد الله، حسن السكوت وكان كلاما مستقيما[1]، كما حسن واستُغني في قولك: هذا عبد الله، وتقول: عبد الله فيها، فيصير كقولك: عبد الله أخوك، إلا أن 'عبد الله' يرتفع مقدما كان أو مؤخرا بالابتداء. ويدلك على ذلك أنك تقول: إن فيها زيدا، فيصير بمنزلة قولك: إن زيدا فيها، لأن 'فيها' لما صارت مستقرا لزيد يستغني به السكوت وقع موقعَ الأسماء، كما أن قولك: عبد الله لقيته، يصير 'لقيته' فيه بمنزلة الاسم، كأنك قلت: عبد الله منطلق، فصار قولك 'فيها' كقولك: استقر عبد الله، ثم أردت أن تخبر على أية حال استقر فقلت: قائما، فـ'قائم' حال مستقر فيها، وإن شئت ألغيت 'فيها' فقلت: فيها عبد الله قائم...»[2]

يقصد سيبويه بالكلام المستغني تلك العبارة القولية[3] التي يحسن أن يسكت المتكلم في آخرها وينقطع عن لفظ آخر قد يرد بعدها، ولم ينتظر المخاطَب معنى إضافيا لتكتمل لديه المعلومة، ويتضح ذلك من خلال مثال: فيها عبد الله قائم أو قائما، فالرفع يدل على أنه في هذه العبارة لا يمكن أن نستغني عن 'قائم' دون أن يؤثر ذلك في مضمون الكلام ومراده لأن المقصود هو الإخبار بقيام عبد الله لذلك أمكن أن يشكل الجميع كلاما واحدا، أما النصب فيدل على إمكانية الاستغناء عن 'قائم' لأن المقصود في هذه الحال هو الإخبار بمكان 'عبد الله'، وفي كلتا الحالتين نلاحظ مقصد الإفادة وكذا انفصال العبارة عن غيرها بسكوت يحدث لدى المخاطب اكتفاء واستيفاء للمعلومة. وبالتالي فإن الكلام المستغني عند سيبويه «يشكل وحدة تبليغية تتم بها الفائدة للمخاطب»[4].

الملاحظ من هذا التحديد وجوب توافر ثلاثة عناصر حتى يتم مفهوم الكلام المستغني هي:

قصد المتكلم الإخبار بشيء معين، مما يجعل للعبارة وظيفة تعبيرية:

حصول العلم بشيء معين أو تحقيق الفائدة عند المخاطَب، وليس العلم هنا أن يكون للعبارة معنى، ولكن أن يقع تأثير المتكلم في السامع، مما يجعل للعبارة وظيفة اتصالية؛

ظهور العبارة القولية في سلسلة صوتية واحدة بين سكوتين: سكوت يسبق الكلام وسكوت يتبعه. ويتعلق حسن السكوت بمدى حصول المعلومة لدى المخاطب، مما يدل على أن هناك علاقة طردية بينهما فكلما حصلت المعلومة حسن السكوت.

	المتكلم	المخاطب
الكلام	استغناء	استحسان
القصد	إخبار	إعلام

الجدول1: الكلام المستغني عند سيبويه

بالمقابل، هل يمكن أن نستخلص من هذا ومن أمثلة سيبويه بأن الإعلام أو الإفادة متصلان بالكلام الخبري فقط، وبالتالي فإن العبارة الإنشائية لا يطلق عليها مصطلح "الكلام" خاصة وأنه يقول في موطن آخر –حيث يتناول إمكانية نصب 'كنتُ' لجملة اسمية-: « ألا ترى أنه لم ينفِذ الفعل في 'كنتُ' إلى المفعول الذي به يستغني الكلام كاستغناء 'كنت' بمفعوله، فإنما هذه في موضع الإخبار وبها يستغني الكلام. »[5] فجعل الكلام المستغني هنا قرينا للإخبار ؟

الإجابة عن ذلك: إن الإعلام أو الإفادة ليسا متصلين بالكلام الخبري فقط لأن شرط الإفادة - كما سيبينه ابن يعيش فيما بعد - أن توجد هناك علاقة الإسناد وهي نسبة تشمل الخبر وغيره من الأساليب البلاغية كالأمر والنهي والاستفهام، فالهدف إذن هو تحقيق معلومة لدى المخاطَب سواء أكانت إخبارا بموضوع ما أو داعية إلى فعل ما[6].

2.2 أولية المصطلح

أما عن مصطلح الجملة فيرجح عبد الرحمن الحاج صالح بأن الأخفش تلميذ سيبويه وراوية كتابه وأستاذ المازني قد يكون أول من ابتدع مصطلح الجملة مقابلا للكلام المستغني لأنه أشار في كتابه "القوافي" إلى أبرز مكون لمفهوم الجملة ألا وهو الفائدة، ويظن أنه انتقل عبر المازني إلى المبرد[7].

بالمقابل، من المسلم به أن أول ظهور لمصطلح الجملة كان في كتاب "المقتضب" للمبرد حيث يقول: «وإنما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت: قام زيد بمنزلة قولك: القائم زيد. »[8]

إن المبرد -بهذا القول- يجعل الجملة مرادفة للكلام المستغني عند سيبويه، ويظهر ذلك بشكل أوضح حينما يقول في موطن آخر: « فالابتداء نحو قولك: زيد، فإذا ذكرته فإنما تذكره للسامع ليتوقع ما تخبره به عنه، فإذا قلت: منطلق أو ما أشبهه صح معنى الكلام، وكانت الفائدة للسامع في الخبر »[9]. يبدو من خلال هذا النص اهتمام هذا النحوي بالعناصر المقررة سلفا وهي المخبر والسامع وحصول الفائدة في عملية الإخبار، مما يجعلنا نستنتج: *أن الجملة هي أصغر وحدة لغوية تحققت فيها الفائدة أو المعلومة*.

3.2 الجملة عند ابن فارس وابن جني

من أبرز من عرف الكلام أيضا ابن فارس إذ يقول: « زعم قوم أن الكلام ما سُمع وفُهم، وذلك قولنا: قام زيد وذهب عمرو، وقال قوم: الكلام حروف مؤلَّفة دالة على معنى. » ثم عقَّب على هذين التعريفين قائلا: « والقولان عندنا متقاربان؛ لأن المسموع المفهوم لا يكاد يكون إلا بحروف مؤلفة تدل على معنى. »[10] صحيح أن القولين متقاربان غير أنهما ينطلقان من موقفين متباينين: الأول موقف المتلقي والآخر موقف المرسل، أو بعبارة أخرى: الحال الأولى هي حال المخاطب الذي يتلقى عبر حاسة السمع ثم يترجم ما يتلقاه ويحلله ويفهمه، أما الحال الثانية فهي حال المتكلم الذي يصوغ معانيه الذهنية في حروف ومقاطع صوتية.

الحال	الكلام
المتلقي	هو الملتقط سماعا، ويتفرع عنه المكتوب الذي يلتقط بالبصر ولا يتفرع عنه غيره مما يدرك بسائر الحواس (الميزة الصوتية للكلام)
المرسل	هو المؤلف من مقاطع ذات معنى (ارتباط تلك المقاطع وائتلافها بما يضمن تحقيق الوحدة المعنوية)

الجدول2: تصور الكلام عند ابن فارس

يبدو من تمثيل ابن فارس أن الكلام عنده مرادف للجملة، وهذا ما نلمسه عند معاصره ابن جني الذي يعرف الكلام بأنه « كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل نحو: زيد أخوك وقام محمد وضُرب سعيد وفي الدار أبوك وصه ومه ورويد وحاءِ وعاءِ في الأصوات وحسِّ ولبِّ وأف وأوه، فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام. »[11] تلفت انتباهنا من هذا التعريف مجموعة من الأشياء:

- استعمال ابن جني للكلام مفردا في مقابل الجمل التي وردت في صيغة الجمع، ويمكن أن نفسر ذلك بأن الكلام مصدر (أو بالأحرى هو اسم مصدر للفعل "تكلم")، والمصدر يدل على الحدث -كما يقول النحاة-، والحدث لا يتعدد، بخلاف الجملة التي هي اسم جنس فيمكن أن تثنى وتجمع.
- الكلام والجمل كل منهما يتحقق فيه استقلال اللفظ مع إفادة المعنى.
- الجمل مصطلح نحوي والكلام مصطلح شائع في عدة علوم كعلم الكلام وأصول الفقه.

نستنتج من ذلك: أن السبب في إفراد الكلام هو نظر النحاة إليه على أنه وحدة لفظية ومعنوية، مهما زادت عناصر مجموعة الألفاظ والمعاني المشكلة للكلام أو قلّت تلك العناصر، ومهما كثرت جمله أو قلّت، وبالتالي فإن الكلام هو واحد في ذاته وإن تغيرت أشكاله ومضامينه طالما بقيت فيه صفتا الاستقلال والإفادة، وهما صفتان تتعلق أولاهما بالبناء التركيبي والدلالي للأقوال والتعابير، وتتعلق الثانية بالوظيفة الإعلامية والاتصالية التي يؤديها الكلام.

أما الجمل فهي موضوع الدراسة النحوية حيث الاهتمام بسلامة البناء التركيبي والدلالي للملفوظات ليس إلا، وهذا الذي يؤكده ابن جني في موضع آخر: « الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تراكيبها. »[12] فبين أن الجمل تتعدد أنواعها وتختلف طرق تأليف عناصرها، وذلك واضح من خلال الأمثلة التي أوردها:

- زيد أخوك - في الدار أبوك: جملتان اسميتان الأولى خبرها اسم والثانية خبرها ظرف مستقر قد تقدم على المبتدأ.
- قام محمد - ضُرب سعيد: جملتان فعليتان الأولى فعلها مبني لما يسمى فاعله والثانية فعلها مبني لما لم يسمَّ فاعله.
- صه ومه ورويد وحسّ ولبّ وأف وأوه: جمل مكونة من أسماء الأفعال وضمائر الفاعلين المقدرة، وقد اختلفت أشكال أسماء الأفعال بين جامد ومشتق، وبين ما يدل على أمر أو مضارع.
- حاءِ وعاءِ: جملتان مكونتان من اسم صوت وفاعله.

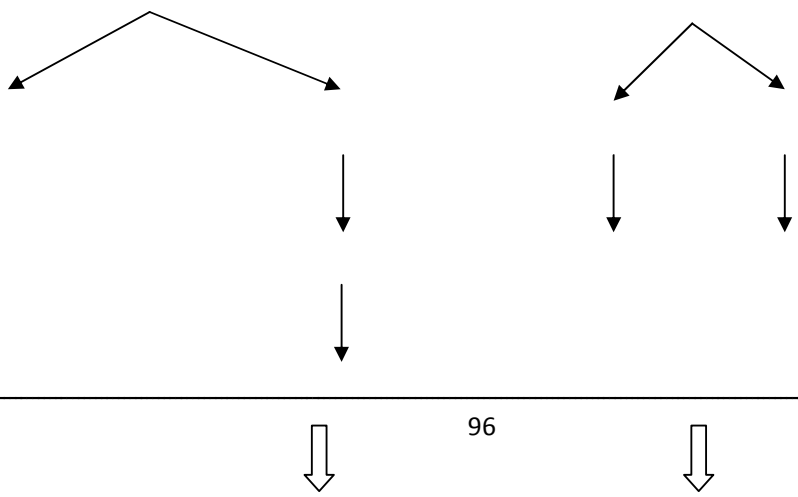

الشكل1: الكلام والجملة عند ابن جني

إن التعريف الذي قرره ابن جني قد أقره من جاء بعده، فنجد ابن يعيش مثلا يشير إلى أن «الكلام -عند النحويين- عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمى الجملة»[13]. ثم يوضح بأن الكلام الذي تحصل منه الفائدة هو الذي ينعقد بتركيب معين، فيشمل ذلك التركيب اسمين (المبتدأ وخبره) أو فعلا واسما (الفعل وفاعله) قد قام بينهما تعلق إسنادي، وهي تلك العلاقة التي تربط على المستوى الدلالي بين خبر ومخبر عنه أو بين حديث ومحدث عنه أو بصفة عامة: بين مسند ومسند إليه حتى يشمل الكلام الإنشائي.

ويبدو التفريق بين الكلام والجملة أكثر وضوحا عند ابن هشام الأنصاري حيث يعرف الكلام بأنه القول المقصود المفيد الذي يحسن السكوت عليه، أما الجملة فهي عبارة عن الفعل وفاعله، والمبتدأ والخبر، وما كان بمنزلة أحدهما، فلا يشترط في الجملة أن تكون مفيدة، والدليل على ذلك قول النحاة: جملة الشرط، جواب الشرط، جملة الصلة، وهذه كلها ليست كلاما لأنها ليست مفيدة[14].

وعليه، فإذا كانت الكلمات تكشف عن تلك العوالم التي هي المعاني فإن التركيب بين الكلمات يحدد تلك العوالم ويوجهها، والعلاقة الإسنادية التي تربط بين المسند والمسند إليه تحدد الخطاب وتعرف الملفوظ لدى المخاطب، أما في غياب هذه العلاقة فيبقى للكلمات بعدها الرمزي والإيحائي ولكنها تفقد طابعها التواصلي الوظيفي.

3.3 الجملة في الدراسات الحديثة

اعتنت الدراسات اللسانية الحديثة اعتناء كبيرا بتحليل اللغة من أجل استخراج مكوناتها في مختلف المستويات اللسانية، كما خصت الجملة بحيز كبير من تلك العناية، وأقامت عليها فرضيات ونظريات متعددة سواء في ذلك عند الباحثين العرب الذين يملكون تراثا لسانيا عريقا أو لدى الباحثين الغربيين الذين اجتهدوا في تجديد البحث اللساني.

1.3.3 الجملة عند الدارسين العرب

يتعدد مفهوم الجملة عند علماء اللغة العربية المحدثين بسبب انتمائهم إلى مدارس ومذاهب لغوية شتى، بعضها متأثر بالدراسات العربية في أطوارها المتتالية، وبعضها متأثر بنظريات لغوية غربية، وبعضها مازج بين القبيلين، وقد يترتب عن ذلك اختلاف القواعد والأحكام اللغوية الخاصة بالجملة، فهناك من اللغويين العرب من يرى أن الجملة قول مركب مفيد دال على معنى يحسن السكوت عليه، فلا يخرجون بذلك عما درج عليه النحاة عامة والمتأخرون على وجه الخصوص.

ويرى بعضهم بأن الجملة تركيب إسنادي يفيد فائدة يحسن السكوت عليها، والغاية منها الاتصال والتفاهم بين أعضاء الجماعة اللغوية، وهي مجموعة ذات عناصر لغوية إسنادية، وقد أنشئت قصد التفاهم في بيئة لغوية. فيبين بذلك أهم خصائص الجملة وهي أنها شكل لغوي، تربط بين عناصره علاقة الإسناد، ولكنه ربط هذا الشكل بمحتوى يحسن السكوت عليه وليس هذا بمطرد لأن هناك من الجمل ما يكون ناقصا من حيث الإفادة، ولا ينفي ذلك كونها جملا.

من جهته، يخلص **الدجني** إلى أن التعريفين اللغوي والاصطلاحي للجملة يشيران إلى الجمع بين الكلمات، وإلى أن مدلولها يختلف عن مدلول الكلام[15]. إن هذا الرأي يتلاقى مع فرضية الفصل بين التركيب والدلالة عند توليد الجمل وفهمها بحيث أن تركيب الكلام أو شكله وهو الذي يسمى الجملة يدل على معاني نحوية مستقلة عن المعاني الدلالية والمعجمية.

وانطلاقا من النظرية اللسانية التي تعتبر اللغة نظاما كليا مكونا من أنظمة صغرى مترابطة ضمن مستويات متراتبة، يتشكل كل مستوى منها من وحدات لسانية، يرى **المسدي** أن الجملة هي الوحدة النحوية الكبرى في الكلام، وهي تتميز بترابط أجزائها واستقلاليتها، فلا يمكن أن تندرج في بناء نحوي أوسع.

ومن جهة أخرى، ينبه **إبراهيم أنيس** بداية إلى الخلط الذي يمكن أن يقع بين مدلولي الجملة والقضية المنطقية التي تحتوي على موضوع ومحمول، والتي تمكن من استخراج الحكم المستفاد من ارتباط أحدهما بالآخر. أما الجملة فيجب أن تلتمس -حسب رأيه- من استعمال الناس ومما تواضعوا على استقلاله بالمعنى في كل كلام.

وعليه، فهو يعرف الجملة بأنها « في أقصر صورها أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر»[16]. ومما يلاحظ أن هذا التعريف يجيز أن تتركب الجملة من كلمة واحدة، أي إن فكرة الإسناد ليست لازمة لتشكيل جملة صحيحة.

ينبه **عبد الرحمن أيوب** بدوره أيضا إلى الفرق بين الجملة باعتبارها أمرا واقعيا، وبينها باعتبارها نموذجا تصاغ الجمل الواقعية على قياسه، وقد ضرب لذلك مثلا بقوله: "محمد قائم"، فهذا القول يصف نموذج الجملة الاسمية وهو تركيبها من مبتدإ وخبر، كما أنه يجسد نموذج الجملة الاسمية السابق في الألفاظ المستعملة، أو بعبارة أخرى يجدر التفريق بين الجملة باعتبارها مادة الكلام، وبين الجملة باعتبارها القالب الذي تصاغ فيه تلك المادة[17].

أما **ميشال زكرياء** فيرى في تعريف القدماء للجملة بأنها اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، هو تعريف دقيق يتبناه في دراسته، وهو يتلاقى مع تعريف اللسانيين المعاصرين للجملة بأنها وحدة كلامية مستقلة بالإمكان ملاحظتها عبر السكوت الذي يحددها[18].

ومن النظرية اللسانية العامة ينطلق **المخزومي** في دراسته للجملة فيعرفها بأنها: « الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات، وهي المركب الذي يبين المتكلم به أن صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه ». يظهر من هذا التعريف بأن **المخزومي** لا يعتبر الجملة ظاهرة خاصة باللغة العربية، ولكنها ظاهرة لغوية عامة مشتركة بين جميع اللغات، كما يعتبرها وسيلة لترجمة الصورة المعنوية التي تشكلت في ذهن المتكلم[19].

ثم يضيف الباحث المذكور مبينا بعد ذلك عناصر الجملة قائلا: « والجملة التامة التي تعبر عن أبسط الصور الذهنية التامة التي يصح السكوت عليها تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية هي: المسند إليه أو المتحدث عنه أو المبني عليه والمسند الذي يبني على المسند إليه ويتحدث به عنه، والإسناد أو ارتباط المسند بالمسند إليه »[20].

يشير هذا التعريف إلى أن هناك ثلاث مكونات يتألف منها أي تركيب حتى يشكل جملة تامة، وهي المسند إليه والمسند وعلاقة الإسناد، وقد ذكر للمسند إليه مرادفين هما المتحدث عنه والمبني عليه. إن هذه المصطلحات وإن كان بينها ترادف على سبيل التوسع، لكن لكل منها توظيف خاص عند النحاة والبلاغيين؛ فاستخدام المسند إليه والمتحدث عنه غالبا ما يكون في سياق الحديث عن مضمون الجملة ومحتواها الدلالي والاتصالي، لذلك هو فمبحث من مباحث البلاغة والمعاني، على عكس المبني عليه الذي يتصل بشكل الحديث فهو مبحث من مباحث النحو.

وهناك فريق من الباحثين العرب لا يعتبر التركيب بين المسند والمسند إليه شرطا لتكوين الجملة؛ إذ يكفي أن تحتوي الجملة على كلمة واحدة ما دامت الفائدة متوفرة فيها[21]. لا يمكن التسليم بهذا الرأي لأن ذلك محمول عند النحاة على حذف عناصر أخرى والاستغناء عنها لوجود قرينة دالة عليها كالسياق مثلا، وهذه العناصر المحذوفة كأنها مذكرورة لكن استعيض عنها بدلالة السياق.

ضمن هذه الفرضية الصورية لبنائها، يرى **عبد الرحمن الحاج صالح** في الجملة رأيا أصيلا مفاده أن الجملة هي مثال الكلام وبناؤه كما أن للكلمة بناء ومثالا، أي إنه إذا أمكن تجريد الكلمات إلى أوزان وصيغ وإبدال أحرف ثابتة (الفاء والعين واللام) بالحروف الأصلية لتلك الكلمات حتى تظهر صيغها، فكذلك يمكن أن يجرد الكلام إلى فعل وفاعل ومبتدأ وخبر.

بل أكثر من ذلك؛ لقد لاحظ هذا الباحث بأن بنية الفعل والفاعل والمفعول به من جهة وبنية المبتدأ والخبر من جهة ثانية متكافئتان، وبالتالي يمكن أن يوغل في مستوى أعلى من التجريد فيجعل الفعل في موضع العامل والفاعل في موضع المعمول الأول والمفعول به في موضع المعمول الثاني، والمبتدأ والخبر في موضعي المعمولين الأول والثاني على التوالي، بينما العامل فيهما هو الابتداء وهو بمنزلة الصفر أي الخلو من العامل اللفظي.

وأشار هذا الباحث أيضا إلى أن عناصر كثيرة قد تقوم مقام الفعل والابتداء والجامع بينها هو كونها تعمل في معمولين

لفظا ومعنى، فيكون العامل محور الجملة، وأما باقي الفضلات من مفاعيل غير المفعول به وسائر المنصوبات (الحال والتمييز والمستثنى) فمخصصات داخل الجملة. وأما الزوائد التي تلحق بالاسم (كحروف الجر والتوابع) أو بالفعل (كحروف النصب والجزم) فتكوّن –مع الرأس اسما كان أو فعلا- ما يسميه **الحاج صالح** بلفظتي الاسم والفعل، وهاتان اللفظتان هما بمنزلة الاسم والفعل أين تكون عوامل أو معمولات.

كما تبين لهذا الباحث –من خلال تتبعه لآراء الخليل وسيبويه- عدة أحكام تتعلق ببنية العامل ومعموليه أوردها فيما يلي:

- إن العامل ومعموله الأول الذي يشغل به هما أقل ما تكون عليه الجملة الفعلية في اللغة العربية التي لم يقع فيها حذف، إذ لو وقع حذف أحدهما ينوى أنه مذكور في الجملة، وهما في هذه الحالة الفعل والفاعل. وأما في الجملة الاسمية فالمعمول الثاني (الخبر) أيضا لازم الذكر أو مقدر إذا حذف.
- لا يقدم المعمول الأول على عامله البتة، وعلى ذلك فهما يكونان رياضيا زوجا مرتبا.
- قد يتبوأ موضع العامل حرف كـ"إن" أو فعل ناسخ، كما أننا قد نجد في هذا الموضع عاملا مع معموله، أو عاملا مع معموليه (كما هو ملاحظ في الجدول3).
- إن موضع المعمول في الأصل معدّ للفظة الاسم (الاسم وما يدخل عليه من زوائد تخصه)، وقد تحل محلها جملة أو تركيب.

قرأ	الطالب	الكتاب
Ø	الكلمة الطيبة	صدقة
لعل	الفرج	قريب
حسبت	الخبر	صادقا
أعلمت صديقي	البريد	واصلا
العامل	المعمول1	المعمول2

الجدول3: تكافؤ البنى التركيبية العربية

ويضاف إلى ذلك أن الجملة التي تتكون من العامل ومعموليه هي البنية اللفظية للكلام، أما من الجانب الوظيفي الدلالي فيتكون الكلام من مسند ومسند إليه. وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض الباحثين يسمي الجملة التي تحتوي على مسند ومسند إليه بالجملة الأساسية، وأما الجملة التي أضيفت إليها عناصر أخرى إلى جانب المسند والمسند إليه، فتدعى بالجملة المولَّدة[22].

وقد مثل الحاج صالح للبنية اللفظية أو الجملة بالنموذج الآتي:

[(ع ← م1) ± م2] ± خ

حيث: ع: العامل؛ م1: المعمول الأول؛ م2: المعمول الثاني؛ خ: المخصص؛ (ع ← م1): زوج مرتب أو مركب؛ [(ع ← م1) ± م2]: النواة[23]

يمكن أن أمثل تبعا لذلك النموذج بالمشجر التركيبي لجملة مثل: 'إن الطقس حار جدا'، والغرض من ذلك الوقوف على المكونات المباشرة لهذه الجملة.

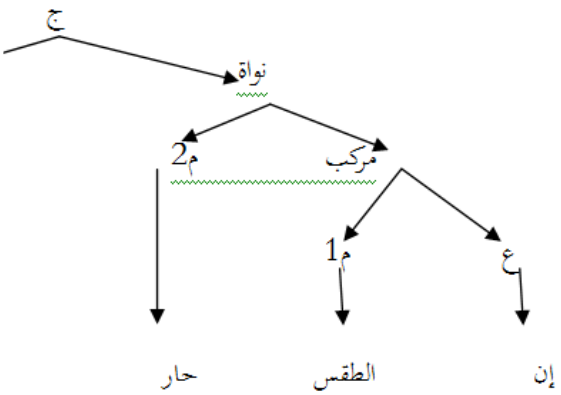

وعليه أستنتج بأن البناء الأصلي للجمل في اللسان العربي يكون إما على شكل جملة فعلية أو جملة اسمية.

- الجملة الفعلية: فعل + فاعل + مفعول به + مخصص
- الجملة الاسمية: ع = Ø: مبتدأ + خبر + مخصص

ع = حرف ناسخ: حرف ناسخ + اسم + خبر + مخصص

هذه المواضع تحتوي على كلمات من نوع الأسماء المتكمنة، لكن باستخدام مبدأ دمج المكونات بعضها في بعض نحصل على مكونات شتى مثلا: 'حسب الطالب الامتحان الاستدراكي يعقد يوم الأحد'.

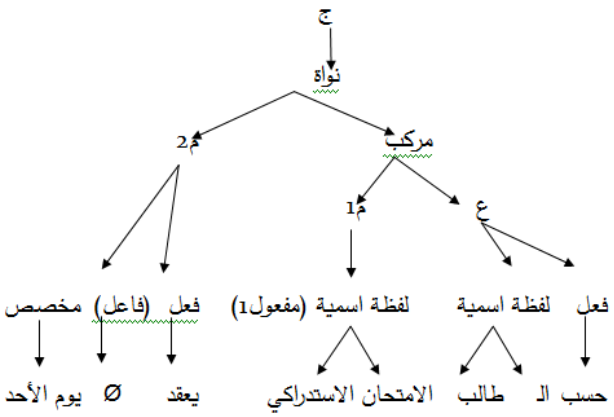

ملحوظة: في هذا المثال، المفعول الثاني لـ"حسب" هو جملة فعلية لذلك فإن هذا المثال يتكون من جملة كبرى -على حد تعبير ابن هشام الأنصاري-[24]، كما أنه في هذا المستوى التركيبي ليس هناك مخصص للجملة لذلك لم يمثَّل في المشجر، لكن يوجد مخصص في مستوى الجملة التي حلت محل المفعول به الثاني.

بقي أن نشير إلى أن تغيير المواقع بالنسبة لمكونات الجملة –فيما تجوزه قواعد اللسان العربي طبعا- لا يؤثر في بنيتها مثلا: على حينِ غرةٍ اقتحمَ القلعةَ العدوُّ.

وعلى العموم، اختلف علماء اللغة في مسائل شتى حول الجملة النحوية وتحديد مفهومها وتسميتها وأقسامها وأنواعها، إلا أنهم اتفقوا على أن الجملة لا تتألف من جزء واحد، إذ لا بد أن يشتملا على كلمتين على الأقل، وكل منهما يتوفر على مسند ومسند إليه، وبغيرهما لا يستقيم كلام ولا تتحقق فائدة.

2.3.3 الجملة عند الدارسين الغربيين

لقد ركز النحو التقليدي -الفرنسي خاصة والأوروبي عموما- على اعتبار الجملة تجمُّعا للكلمات من أجل تشكيل معنى تام، وهي تتميز عن القضية بحيث إن الجملة قد تتضمن عدة قضايا (في الجملة المركبة مثلا). ولكن هذا التعريف في نظر بعض الدارسين غير عملي؛ إذ يمكن أن يضمَّن المعنى في جملتين أو أكثر، كما أن المعنى قد يكون تاما دون أن يكون هناك بناء سليم للجملة (كما هي الحال مثلا بالنسبة لمتكلم بلغة غير لغته الأم)[25].

وحتى في العصر الحديث، لا يزال الاختلاف في تحديد الجملة سائدا في أوساط اللسانيين والنحاة، ولعل ذلك راجع أولا إلى صعوبة وضع تعريف جامع مانع للجملة، وإلى اختلاف مشاربهم وتوجهاتهم ثانيا؛ فمنهم من يعرفها بأنها : الوحدة الكبرى للمستوى اللساني الذي تظهر فيه العلاقات التركيبية بين العناصر، أو هي بنية حملية ثنائية تقيم علاقة بين موضوع ومحمول تتكون نواتها بالأساس من فعل متصرف، وهي تتكون من وحدات دالة في إطار تراتبي[26].

إن هذا التعريف لا يبتعد كثيرا عما ألزم به المناطقة أنفسهم من جعل الجملة عبارة عن بنية منطقية تتطابق مع العالم صدقا أو كذبا، وأساس هذه البنية هو فعل متصرف، فلا وجود للجملة إن لم يكن هناك فعل، مع العلم أن هذه الخاصية تشتهر في لغات هندوأوربية كاليونانية والإنجليزية والفرنسية، وقد لا تشتهر في لغات الأخرى كالعربية مثلا التي تكون الجملة فيها اسمية أحيانا ولا وجود للفعل فيها.

غير أن اللافت في هذا هو إشارته إلى الإطار التراتبي الذي تنتظم فيه الوحدات الدالة داخل الجملة؛ حيث إن هذا الإطار يشبه صورة قوالب: تترابط فيه الوحدات داخل القالب الأول، والوحدات داخل القالب الثاني، ثم تترابط وحدات القالب الأول بتلك التي يحتويها القالب الثاني وهكذا دواليك في شكل سلمي هرمي تراتبي.

ومن الباحثين من حاول حصر التعاريف المختلفة للجملة كما فعل **مونان** في معجمه اللساني حيث أحصى عدة تحديدات للجملة، منها احتواؤها على موضوع ومحمول المذكور آنفا، ومنها أن الجملة هي ملفوظ تام من جهة المعنى، أو هي وحدة نغمية بين وقفتين (سكوتين).

ومن جهة نظر بنوية، تعتبر الجملة قطعة من السلسلة الكلامية مستقلة من الناحية التركيبية؛ أي هي شكل لساني مستقل غير متضمَّن في شكل لساني أكبر بموجب بنية نحوية، بعبارة أخرى: هي مكوَّن لا ينضوي في مكوَّن أكثر امتدادا، وهي وحدة كبرى للوصف النحوي، لا تنتمي إلى صنف توزيعي، وبالتالي لا يمكن أن يتم الاستبدال بينها وبين مكونات أخرى[27].

أما من وجهة نظر التوليديين، فإن الجملة هي أولية قاعدية (أكسيوم) تتفرع عنها سلسلة من الرموز بواسطة قواعد تركيبية. الجملة P هي التي تتفرع من القاعدة الأولى: $P \longrightarrow SV + SN$ حيث إن P هو الرمز الأولي، وSV وSN هما على التوالي: المركبان الفعلي والاسمي[28].

وقد بين **مونان** بأن الباحثين عادة ما يتجوزون في إطلاق الجملة على الملفوظ عموما، وإن كان من الأفيد حسب نظره أن تخصص الجملة لوحدات اللغة (اللسان)، وأن يخصص الملفوظ لوحدات الكلام أو أمثلته.

إن هذا التفصيل قد يتلاءم مع تعريف الجملة بأنها هي كيان مجرد يتوافق مع مخطط يكمن في ملكة المتكلم، وهي في انتظار التحيين داخل الخطاب بواسطة فعل التلفظ[29]. بالإضافة إلى أن هذا التعريف يعطي للجملة مكانتها المعرفية والاتصالية حين يبين موقعها من الملكة اللغوية، التي هي إحدى المكونات العامة للمعرفة، ويعتبرها مخططا مدخرا في الذاكرة وهو بحاجة إلى الاستحضار والاسترجاع والتجسد داخل الخطاب أثناء عملية التواصل.

وعليه، فإن الجملة من المنظور المعرفي، تحقق وحدة متكاملة مفهوميا ولسانيا على حد سواء؛ فهي تعبر، على المستوى المفهومي، عن واقعة تامة تشمل الحدث أو الكينونة كما يراها المتكلم. وعلى المستوى اللساني، تسمي الجملة فاعلا حقيقيا واحدا على الأقل، كما تذكر الحدث أو الكينونة التي يتصف بها. وبواسطة وحدات لسانية، تشير الجملة أيضا إلى الطريقة التي يرتبط بها الحدث أو الكينونة بحال المتكلم في المكان والزمان.

في التصور المعرفي أيضا، تتكون الجملة من وحدات حاملة للمعنى مرتبطة فيما بينها بطريقة نظامية. إن الجملة تصف واقعة، وتشكل الوحدة المركزية للنحو بمعناه الخاص أي التركيب. وهي تتحدد على المستوى الخطي (الكتابي) بواسطة نقطة أو علامة ترقيم أخرى، وعلى المستوى اللفظي تتميز بإطار تنغيمي خاص. إن الجملة إذن هي بناء معقد مؤلف من العناصر الآتية: شبكة واقعية، مخطط بنائي مكون من المحمول وموضوعاته، عناصر خلفية توقّع الكلام وتحدده في الإطارين المكاني والزماني[30].

إن استخدام الجملة كوحدة نظرية ووصفية عند الباحثين على رغم اختلاف مشاربهم ووجهات نظرهم يقوم على افتراضات أساسية تتكرر في سمات اللغات المختلفة وفي العديد من النماذج المنبثقة عنها، وهذه الافتراضات الأساسية هي:

- إن للجملة معنى، وغالبا ما تعرف الجملة بوحدات معنوية كاملة، أو أنها تعبر عن فكرة كاملة، وقد يفهم هذا المعنى من الجملة وحدها دون الاستعانة بمعلومات أكثر حول السياق أو المتحدث أو غيره.
- إن الجملة تعبر عن معنى جوهري موجود في اللغات كافة، فعلى سبيل المثال: الفاعل هو القائم بالحدث، والمفعول هو الذي يتأثر بالحدث، والفعل هو الذي يعبر عن الحدث، والأحداث مترابطة فيما بينها من حيث المكان والزمان، أي إن الجملة قاسم مشترك بين جميع اللغات البشرية.
- تتشكل الجملة في أية لغة من اللغات وفقا لقواعد يعرفها ويكتسبها المتحدثون الأصليون بهذه اللغات.
- تتشكل الجملة من وحدات أصغر منها كالمركبات وأشباه الجمل، وهي في الوقت ذاته أعلى مستويات التركيب القواعدي، غير أن النصوص والسياقات تشكل مستويات أعلى من الجمل.
- توجد الجملة على مستويي الحديث والكتابة[31].

4. خاتمة:

في هذا البحث رأينا أن مصطلح الجملة هو من أقدم المصطلحات اللغوية فقد ظهر في الدراسات النحوية العربية مع الأخفش، وكان سيبويه قبله يستخدم مصطلح الكلام المستغني، ثم استخدمهما المبرد بمعنى واحد رابطا بين الوحدة التركيبية الصغرى والمتمثلة في الجملة وبين الدلالة على الإفادة وهو شرط الكلام المستغني، وتبعه على هذا التصور طائفة من النحويين. ويبدو التفريق بين الكلام والجملة أكثر وضوحا ابن هشام الأنصاري الذي لا يشترط في الجملة أن تكون مفيدة. أما عند الدارسين العرب المحدثين فقد تعددت تعاريف الجملة عندهم نظرا لاختلاف مشاربهم واتجاهاتهم، من أبرزهم الحاج صالح الذي يعتبر الجملة مثال الكلام وبناءه، بالإضافة إلى الدارسين الغربيين الذين تأثر بعضهم إلى حد كبير بالتعريف المنطقي للجملة، وبعضهم الآخر أعطاها بعدا وظيفيا ومعرفيا.

يمكن بعد هذا الدراسة أن نلخص إلى أن الدارسين في مختلف العصور والاتجاهات كل منهم تناول الجملة من منظوره ووفق أهدافه مما أعطى لهذا المفهوم ثراء وغناء، وعليه ينبغي الربط في دراسة الجملة بين جانبيها الدلالي والشكلي دون إهمال أبعادها الوظيفية والمعرفية حتى يعالج هذا المفهوم من جميع نواحيه.

5. قائمة المراجع:

1) الأنصاري (ابن هشام)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ت. محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1995.
2) أنيس (إبراهيم)، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط. 6، 1978.
3) ابن جني (أبو الفتح)، الخصائص، ت. محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د.ط، د.ت.
4) ابن يعيش (موفق الدين)، شرح المفصل، ت. أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ط، د.ت.
5) ابن فارس (أبو الحسين)، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ت. عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط.1، 1993.
6) الحاج صالح (عبد الرحمن)، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، د.ط، 2007.
7) الدجني (فتحي عبد الفتاح)، الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا، مكتبة الفلاح، الكويت، ط. 2، 1987.
8) زكريا (ميشال)، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط. 2، 1986.

9) سيبويه (أبو بشر)، الكتاب، ت. عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط. 1، د.ت.
10) عبد اللطيف (محمد حماسة)، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب، القاهرة، د.ط، 2001.
11) ماكارثي (ميشيل)، قضايا في علم اللغة التطبيقي، تر. عبد الجواد توفيق محمود، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط. 1، 2005.
12) المبرد (أبو العباس)، المقتضب، ت. محمد عبد الخالق، عالم الكتب، بيروت، د.ط.
13) المخزومي (مهدي)، في النحو العربي، نقد و توجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط. 2، 1986.
14) منصوري (ميلود)، دلالات التراكيب في نحو الجملة، دار أم الكتاب، مستغانم، ط. 1، 2013.
15) نحلة (محمود أحمد)، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، 1988.
16) Delbecque (Nicole), Linguistique cognitive, De Boeck, Bruxelles, 2e éd. 2006.
17) Dubois (Jean) et *al.*, Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, Larousse, Paris, 1999.
18) Mounin (George), Dictionnaire de linguistique, PUF, Paris, 1974.
19) Neveu (Franck), Lexique des notions linguistiques, Nathan, Paris, 2000.
20) Ruwet (Nicolas), Introduction à la grammaire générative, Plon, Paris, 1re éd., 1968.

6. هوامش:

[1] الكلام المستقيم عنده هو قسيم المحال، ويقصد به السليم من جهة تركيبه اللغوي وهو بدوره ينقسم إلى حسن وقبيح وكذب بحسب درجة مقبوليته لدى المتكلمين. ينظر: سيبويه (أبو بشر)، الكتاب، ت. عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط. 1، د.ت، ج. 1، ص. 25-26.

[2] نفسه، ج. 2، ص. 88-90.

[3] قد فصل ابن جني الحديث في الفرق بين الكلام والقول ملخصه أن كلا منهما لفظ يتضمن معنى إلا أن الكلام خاص بما توافرت فيه صفتا الاستقلال والإفادة. ينظر: ابن جني (أبو الفتح)، الخصائص، ت. محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د.ط، د.ت، ج. 1، ص. 17.

[4] الحاج صالح (عبد الرحمن)، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، د.ط، 2007، ج. 1، ص. 291.

[5] سيبويه (أبو بشر)، الكتاب، مرجع سابق، ج. 1، ص. 149.

[6] ابن يعيش (موفق الدين)، شرح المفصل، ت. أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ط، د.ت، مجلد 1، ج. 1، ص. 44.

[7] الحاج صالح (عبد الرحمن)، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، مرجع سابق، ج. 1، ص. 291.

[8] المبرد (أبو العباس)، المقتضب، ت. محمد عبد الخالق، عالم الكتب، بيروت، د.ط، ج. 1، ص. 8.

[9] المبرد (أبو العباس)، المقتضب، مرجع سابق، ج. 4، ص. 126.

[10] ابن فارس (أبو الحسين)، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ت. عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط.1، 1993، ص81.

[11] ابن جني (أبو الفتح)، الخصائص، مرجع سابق، ج. 1، ص. 17.

[12] ابن جني (أبو الفتح)، الخصائص، مرجع سابق، ج. 1، ص. 32.

[13] ابن يعيش (موفق الدين)، شرح المفصل، مرجع سابق، مجلد 1، ج. 1، ص. 44-45.

[14] ينظر: الأنصاري (ابن هشام)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ت. محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1995، ج. 2، ص. 431.

[15] الدجني (فتحي عبد الفتاح)، الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا، مكتبة الفلاح، الكويت، ط. 2، 1987، ص. 18، 30-32.

[16] أنيس (إبراهيم)، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط. 6، 1978، ص. 277.

[17] نحلة (محمود أحمد)، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، 1988، ص. 17.

[18] ينظر: زكريا (ميشال)، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط. 2، 1986، ص. 24.

[19] المخزومي (مهدي)، في النحو العربي، نقد و توجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط. 2، 1986، ص. 31.

[20] المخزومي (مهدي)، في النحو العربي، نقد و توجيه، مرجع سابق، ص. 31.

[21] ينظر: عبد اللطيف (محمد حماسة)، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب، القاهرة، د.ط، 2001، ص. 57.

[22] ينظر: منصوري (ميلود)، دلالات التراكيب في نحو الجملة، دار أم الكتاب، مستغانم، ط. 1، 2013، ص. 20، 205.

[23] ينظر: الحاج صالح (عبد الرحمن)، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، مرجع سابق، ج. 2، ص. 73-75.

[24] « الجملة الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو: زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم، والصغرى هي المبنية على مبتدأ كالجملة المخبر عنها في المثالين ». الأنصاري (ابن هشام)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج. 2، ص. 437.

[25] ينظر: Dubois (Jean) et *al.*, Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, Larousse, Paris, 1999, p. 365.

[26] ينظر: Neveu (Franck), Lexique des notions linguistiques, Nathan, Paris, 2000, p. 83

[27] ينظر: Mounin (George), Dictionnaire de linguistique, PUF, Paris, 1974, p. 262

[28] ينظر: Ruwet (Nicolas), Introduction à la grammaire générative, Plon, Paris, 1re éd., 1968, p. 47.

[29] ينظر: Neveu (Franck), Lexique des notions linguistiques, op.cit, p. 83

[30] ينظر: Delbecque (Nicole), Linguistique cognitive, De Boeck, Bruxelles, 2e éd. 2006, pp. 105-106.

[31] ينظر: ماكارثي (ميشيل)، قضايا في علم اللغة التطبيقي، تر. عبد الجواد توفيق محمود، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط. 1، 2005، ص. 78-79.